الفاضل: اتفاق «أوبك +» على خفض معدلات الإنتاج «الأكبر في التاريخ النفطي»

د. خالد الفاضل

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل ان اتفاق مجموعة (أوبك +) (منظمة الدول المصدرة للبترول ودولا خارج المنظمة) على خفض معدلات الإنتاج النفط لما يقارب 10 ملايين برميل يوميا في مايو ويونيو المقبلين يعد تاريخا «وهو الأكبر في التاريخ النفطي».

وأوضح الفاضل أن الاسواق النفطية تعاني سلبا من تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) عالميا وما تسبب به من انخفاضات حادة في مستويات الطلب على الوقود مشيرا إلى هذا الانخفاض في الطلب يجب أن يقابل بتخفيض في الإنتاج وتصدير النفط وهو ما يعرف بالعرض والطلب.

وتابع «نسعى للحفاظ على مستوى سعري معين يحافظ على متانة وجودة وتوزان الاسواق النفطية بما يعود بالفائدة على الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء» مبينا أن حصة الكويت من اتفاق (أوبك +) تأتي بناء على مستويات الإنتاج في أكتوبر 2018 حيث بلغت حصة الكويت من التخفيض 640 ألف برميل يوميا في شهري مايو ويونيو.

وأشار إلى أنه تقرر أن يكون هذا الاتفاق ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022 مع إعادة مراجعة تمديده خلال ديسمبر 2021 كما جددت الدول المنتجة للنفط التزامها بإطار إعلان التعاون الموقع في 10 ديسمبر 2016 الذي أقر في الاجتماعات اللاحقة وكذلك ميثاق التعاون الموقع في 2 يوليو 2019.

وأكدت الدول المشاركة في إعلان التعاون استمرار التزامها ببنوده بما يضمن تحقيق سوق نفط مستقر وضمان المصالح المتبادلة للدول المنتجة وتأمين العرض للمستهلكين وعائد عادل على رأس المال المستثمر.

ودعا البيان جميع المنتجين الرئيسيين إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى استقرار السوق كما أشار إلى أنه جرى أيضا إعادة تأكيد وتمديد تفويض لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمراجعة ظروف السوق العامة ومستويات إنتاج النفط ومستوى التوافق مع إعلان التعاون.

ومن المقرر أن يجتمع منتجو النفط في (أوبك) وخارجها مجددا في 10 يونيو المقبل عبر دائرة تلفزيونية مغلقة لتحديد إجراءات أخرى حسب الحاجة لتحقيق التوازن في السوق.

نمر الصباح: الاتفاق التاريخي سيعيد التوازن للأسواق النفطية

الشيخ د. نمر الصباح

أشاد وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح بالاتفاق التاريخي الذي أبرمته دول «أوبك» والمنتجين المستقلين المعروف بـ«أوبك +» بإجراء أكبر خفض في التاريخ بتخفيض الانتاج بواقع 9.7 ملايين برميل يومياً، والذي سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع شهر مايو المقبل، وذلك من أجل وقف انخفاض أسعار النفط في ظل أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19–).

وقدم الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح في بيان صحافي التهاني لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد علي الفاضل على هذا القرار التاريخي الذي سيصب في مصلحة دول «أوبك+» في استقرار اسعار النفط ، وعلى الجهود الكبيرة التي بذلتها دولة الكويت منذ بداية عقد الاجتماع وخلال المشاورات والمحادثات المستمرة بين الدول على مدار الأيام الماضية.

وأشار إلى ان قرار الخفض غير مسبوق للإنتاج الذي يعادل نحو 10 في المئة من المعروض العالمي، من شأنه دعم أسعار النفط الخام المتهاوية وسيكون له أثر كبير في إعادة التوازن للأسواق في خضم جائحة فيروس كورونا.

البورصة تغلق تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشر السوق العام 25ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4677ر7 نقطة بنسبة صعود بلغت 56ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 180ر3 مليون سهم تمت عبر 7744 صفقة بقيمة نقدية بلغت 45ر14 مليون دينار.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8ر5 نقطة ليبلغ مستوى 3989ر4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 43ر7 مليون سهم تمت عبر 1380 صفقة بقيمة نقدية بلغت 2ر2 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 43ر19 نقطة ليبلغ مستوى 5027ر9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر87 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 136ر6 مليون سهم تمت عبر 6364 صفقة بقيمة نقدية بلغت 42ر8 مليون دينار.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 10ر9 نقطة ليبلغ مستوى 3916ر44 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 28ر30 مليون سهم تمت عبر 1134 صفقة بقيمة نقدية 1ر6 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (يونيكاب) و(كفيك) و(أجيال) و(وربة كبيتل) أما شركات (أهلي متحد) و(الدولي) و(بيتك) و(السورية) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (أرجان) و(أولى تكافل) و(وثاق) و(إيفا فنادق) الأكثر انخفاضا.

معظم أصحابها من المبادرين ويمولون شركاتهم عبر قروض شخصية

الأنصاري: أضرار كبيرة تكبدها قطاع المصابغ

جمال الأنصاري

كشف رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لأصحاب المصابغ، جمال الأنصاري، عن أن أنشطة وأعمال القطاع قد تكبّدت أضرارًا كبيرة بسبب التداعيات المستمرة بسبب أزمة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، مشيرًا إلى أن هناك عدد من المصابغ أغلقت ومتوقعًا تزايد العدد خلال فترة استمرار الوباء.

وتابع الأنصاري منوهاً بأهمية الاجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل مكافحة انتشار الوباء، كما أشاد بالحزمة الاقتصادية التي تضمنت جملة من التوصيات تتعلق بمعالجة التداعيات الناتجة عن الأزمة ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع المصابغ والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

وقال الأنصاري: «تقدم الاتحاد بعدد من التوصيات التي يرى أن من شأنها أن تُسهم في إنعاش قطاع المصابغ الكويتي من خلال تخفيض أو إعفاء المستأجرين من دفع إيجارات المصابغ العاملة في الجمعيات التعاونية وفي المشاريع التابعة لأملاك الدولة، وكذلك المشاريع الخاصة إن أمكن، وذلك عن طريق وضع تشريعات جديدة تنظم العملية».

وطالب الاتحاد من الهيئة العامة للقوى العاملة سرعة إصدار قرارات إستثنائية مثلما فعلت دولة الامارات العربية المتحدة بمنح الشركات المتأثرة الحق في تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والموظف لتفادي الإغلاق التي تتسبب في إزدياد البطالة.

وأشار الأنصاري إلى أنه على الرغم من ثبات تكاليف القطاع التشغيلية والإنخفاض الحاد للإيردات وإلتزام مالكي المصابغ بدفع الايجارات والرواتب كاملة، إلا أن هناك هبوط حاد في المبيعات بسبب إغلاق الجهات الرسمية وتعطيل الدوائر الحكومية والمنشآت الخاصة.

وإلى جانب ذلك، فإن ضيق ساعات العمل خلال فترة الحظر الجزئي اضطر مصابغ كثيرة إلى إعلان إفلاسها والإغلاق نهائياً بسبب أن ليس لديها خدمة التوصيل إلى المنازل.

وشدَّد الأنصاري على أن مالكي المصابغ ملتزمون بتعليمات الجهات الرسمية باتباع عمليات التعقيم والتطهير داخل المصابغ وسيارات التوصيل اضافة إلى إلزام العاملين بالمصابغ بارتداء الأقنعة والقفازات، والعمل خلال الساعات المسموح بها. وطالب الأنصاري بأن يُسمح للمصابغ بالعمل خلال ساعات الحظر وتقديم كل سبل الراحة للمواطنين والمقيمين كما هو الحال في الدول المجاورة للكويت.

واختتم الأنصاري بالقول: «معظم ملاك المصابغ هم من المبادرين الكويتيين الذين يمولون شركاتهم بقروض أو بتمويل شخصي. ويوجد في الكويت حالياً حوالي 950 ترخيص لعلامات تجارية موزعة على 4000 فرع موزعة على مستوى الدولة ويبلغ العدد الاجمالي للعاملين في تلك المصابغ أكثر من 28 ألف موظف».

«التجارة»: إغلاق 5 محال تجارية خالفت الإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الاثنين إغلاق خمسة محال تجارية لم تلتزم بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن فرقها التفتيشية رصدت 289 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن إعادة فتح محلين تجاريين.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 80 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن تحرير 10 محاضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 257 شكوى عبر الخط الساخن (135) و 27 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 262 معاملة. وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهلكين.

«الائتمان»: مستمرون في خدمة العملاء باستخدام تكنولوجيا التحول الرقمية

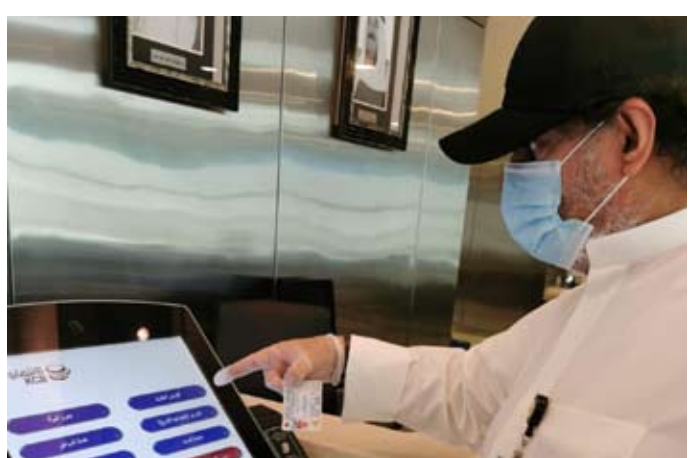

الائتمان» حريص على سلامة العملاء

رغم انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) عالمياً، وتعطل العمل بالكثير من المؤسسات والهيئات، يواصل بنك الائتمان الكويتي أعماله وتقديم خدماته للمستفيدين ، وذلك بالإعتماد على حزمة من تقنيات التحول الرقمي، التي مكنت موظفيه من العمل عن بعد، مع أخذ مبدأ «التباعد الإجتماعي» بعين الإعتبار، حرصاً على سلامة الجميع ومنع تعرضهم للعدوى. وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي في تصريح صحافي: إن العمل الذي يقوم به البنك حالياً لإنجاز معاملاته يعتمد بالكامل على التقنيات الرقمية التي وضعت على مدى السنوات الماضية، لضمان استمرارية عمل فريق البنك وإنجاز الأعمال المنوطة به تحت أي ظرف، وسواء كان اعتياديًا أو طارئًا.

وأكدت أن التطورات الأخيرة المرتبطة بانتشار الفيروس وتواتر الدعوات الى التباعد الإجتماعي القائم على تجنب الازدحام وتقليص أعداد الحضور في الإجتماعات،واستبدال اللقاءات المباشرة بتقنيات التواصل عن بعد عبر الهاتف أو الفيديو أكدت أن الإستثمار في هذا المجال كان فكرة رائدة وسباقة.

وأوضحت أن حزمة التقنيات المطبقة وفرت للبنك البيئة المناسبة لمواكبة تحدي فيروس كرونا المستجد (كوفيد19–)، حيث تم إستخدام الـ (VPN) للسماح للمهندسين ذوي الإختصاص بالولوج إلى شبكة البنك بطريقة آمنة وإنهاء الأعمال والمهام المنوطة بهم لضمان تقديم الخدمات للمستفيدين وأضافت:إن «الائتمان» عمد إلى تفعيل إستخدام سحابة (365 Office) التي تحتوي على تطبيقات عده تساهم وتدعم العمل عن بعد ومنها: البريد الإلكتروني (email)، والـ(One Drive) وبرنامج (Microsoft Team) الذي يعتبر من البرامج الفاعلة في هذه المرحلة ، حيث يعمل على إنشاء بيئة رقمية أكثر انفتاحاً لجعل العمل مرئياً ومتكاملاً ليسهل الوصول إليه من جميع أعضاء الفريق؛ بحيث يتمكن الجميع من البقاء على اطلاع دائم، كما يضمن سير العمل بالشكل الصحيح، ويمكن المدراء من متابعة فرق العمل والتواصل معهم بشكل مباشر. وأشارت الخشتي إلى أن البرنامج ذاته يسمح بجمع المحادثات والمحتوى في مكان واحد مع الأدوات التي يحتاجها الفريق، بحيث يمكنهم التعاون وعقد الإجتماعات – عن بعد – لإنجاز المزيد من العمل بكل سهولة، لافتة إلى أن فرق العمل في البنك إستطاعت – وبفضل تلك التقنيات الحديثة والمتطورة – أن تنجز أعمالها في ظل هذه الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد على أكمل وجه.

الإمارات توفر 71 مليار درهم للبنوك خلال شهر لمواجهة كورونا

قال مصرف الإمارات المركزي في بيان إن إجمالي الأموال التي أتيحت للبنوك منذ إطلاق خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في 14 مارس 2020، بلغت 71 مليار درهم.

وقال المركزي، في بيان، إنه تم تقديم مبلغ قدره 10 مليارات درهم للبنوك في شكل تسهيلات تمويل بتكلفة صفرية، وما يزيد عن 61 مليار درهم في شكل تخفيضات في الاحتياطي النقدي الإلزامي، سيتم استخدامها بصورة مباشرة لصالح الشركات والمستهلكين الذين تأثروا سلباً بتداعيات كوفيد – 19.

يأتي ذلك بعدما عقد عبدالحميد سعيد، محافظ مصرف الإمارات المركزي، اجتماعه الأول مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك، أمس الأحد، والذي ناشد فيه البنوك بالإسراع بتأكيد تطبيقها تدابير خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

وقال: «نحث البنوك والمؤسسات المالية على العمل بما يتوافق مع مصالح الأفراد وشركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة لأهمية دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة».

السعودية.. مواجهة مصرفية شاملة مع زمن الكورونا

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) عدة قرارات؛ هدفت إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد والأسواق وتخفيف أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، مما يسهم في تعزيز متانة الاقتصاد ويثبت مرونته وملاءته المالية، وحماية مكونات الاقتصاد الوطني من كبرى الشركات إلى الشركات المتوسطة والصغيرة وصولا إلى المشاريع الناشئة في قطاعات الأعمال، وهي التي لو تأثرت في تلك التبعات لخرج الكثير منها من الأسواق ولكانت التبعات مؤثرة على المجتمع ومكوناته.

كما جاءت القرارات الداعمة مواكبة للاحتياجات التي تخص الأفراد المتعاملين مع النظام المالي، التي تساهم في الحفاظ على سلامة تعاملاتهم، وحمايتهم من آثار هذه الأزمة.

وكانت مؤسسة النقد قد قدمت حزمة من المبادرات بقيمة (50 مليار ريال) بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات الجوهرية لدعم شركات ومؤسسات القطاع الخاص جاءت كالتالي:–

في البداية، تم دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية؛ تهدف إلى تخفيف أعباء تذبذبات التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع، وتمكينه من النمو خلال الفترة القادمة، والمحافظة على استمرارية التوظيف.

علاوة على ذلك، تم دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، تحمّلت مؤسسة النقد رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بمبلغ (800) مليون ريال، كرسوم للمدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص بالنيابة عنهم بدفعها لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية عن مدة (3) أشهر.

وفيما يتعلق بالمنشآت المتأثرة جراء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، تقوم المؤسسة بالتنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل تلك المنشآت. كما وجهت المؤسسة البنوك وجهات التمويل إلى إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية؛ لتواصل الشركات سداد رواتب موظفيها وعمّالها في ظل هذه الأزمة، اضافة إلى توفير الاحتياجات التمويلية كالقروض المرحلية الميسرة لمدة 6 أشهر على الأقل، للمساهمة في سداد رواتب الموظفين لدى المنشآت المتضررة من انتشار فيروس كورونا، ويلزم تزويد المؤسسة بشكل عاجل بخطط البنك المعتمدة لدعم عملائه من تلك المنشآت للمحافظة على مستويات التوظيف لديهم.